الإطار الناظم
للمختبر التنظيمي المسرع

Express JoRegBox Framework

شباط، 2025

Accept ▸ Predict ▸ Test ▸ Intercept ▸ Graduate or Desist ▸

البنك المركزي الأردني

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

قسم التكنولوجيا المالية والابتكار

هاتف: 301 4630 6 962+ داخلي: 2655 / 1510 / 1708

فاكس: 521 4600 6 962+

الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo

البريد الإلكتروني: Jo-Fintech@cbj.gov.jo

فهرس المحتويات

مقدمة: ..... - 4 -
أولاً: التعريف بالمختبر التنظيمي المسرع ..... - 5 -
ثانياً: الأهداف العامة للمختبر التنظيمي المسرع ..... - 5 -
ثالثاً: المبادئ الأساسية للمختبر التنظيمي ..... - 5 -
رابعاً: الفئات المستهدفة من المختبر التنظيمي المسرع ..... - 6 -
خامساً: مراحل التعامل مع طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي ..... - 6 -
1. مرحلة تقديم الطلب:..... - 7 -
2. مرحلة تقييم الطلب:..... - 7 -
3. مرحلة الاختبار:..... - 7 -
4. مرحلة التخريج:..... - 8 -

مقدمـــة:

شهد قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالتقدم السريع في مجالات الذكاء الاصـطناعي، وتحليل البيانات الضـخمة، وتقنيات البلوك تشـين، والمدفوعات الرقمية. وقد ساهمت هذه التطورات في إعادة تشكيل المشهد المالي العالمي، مما أتاح فرصًا جديدة لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وابتكارًا، وأدى إلى تعزيز الشـمول المالي، وتحسـين تجربة العملاء، وتقديم حلول مالية مخصصة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.

في ظل هذا الواقع الجديد، أدرك البنك المركزي الأردني الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في دعم الاسـتقرار المالي والنقدي، وتعزيز التنافسـية الاقتصـادية، وجذب الاسـتثمارات. ومن هذا المنطلق، أطلق البنك **المختبر التنظيمي لابتكارات التكنولوجيا المالية (JoRegBox)** كبيئة تجريبية خاضـعة للرقابة، تهدف إلى تمكين الشركات الناشئة والمؤسسات المالية من اختبار وتطوير حلول مالية مبتكرة ضمن إطار تنظيمي يوازن بين دعم الابتكار وضـمان حماية المسـتهلكين وسـلامة النظام المالي. وقد كان لهذه المبادرة أثر كبير في تحفيز بيئة ريادة الأعمال المالية وتعزيز قدرة السـوق على اسـتيعاب الحلول الرقمية الحديثة، بما يواكب التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي والاقتصاد غير النقدي.

ومع النمو المتسـارع في الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وزيادة عدد الشـركات التي تسـعى لاختبار منتجاتها في بيئة المختبر التنظيمي، برزت الحاجة إلى آلية أكثر سـرعة وكفاءة لاسـتيعاب الابتكارات الواعدة، دون الإخلال بالمعايير الرقابية والضـوابط التنظيمية. ومن هنا، جاء التوجه نحو **إطلاق بيئة المختبر التنظيمي المسرّعة**، التي تهدف إلى تبسيط وتسريع عملية قبول المنتجات منخفضة المخاطر في المختبر التنظيمي، مما يسـمح للشـركات والمؤسـسـات المالية بتجربة حلولها ضـمن إطار تنظيمي أكثر مرونة، مع تقليص المدة الزمنية اللازمة لاعتماد هذه المنتجات في السوق.

توفر **بيئة المختبر المسرّعة** مسارًا واضحًا للشركات التي تمتلك حلولًا مالية ناضجة وواعدة، بحيث تتمكن من دخول السوق بسرعة أكبر، مع الامتثال للمتطلبات التنظيمية والرقابية. وتتمثل أبرز مزايا هذه البيئة في تقليل العقبات أمام الابتكار، وتحفيز التعاون بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص، وتعزيز قدرة المملكة على أن يصـبح مركزًا إقليميًا رائدًا في التكنولوجيا المالية. كما تتيح هذه البيئة إمكانية التكيف المسـتمر مع المسـتجدات التقنية، وضـمان مرونة الأنظمة الرقابية في التعامل مع المتغيرات المتسـارعة في قطاع الخدمات المالية الرقمية.

يحدد هذا الإطار الناظم الأسـس التي تحكم بيئة المختبر المسـرّعة، بما في ذلك معايير القبول، ومتطلبات الامتثال، وآليات المتابعة والتقييم. كما يضـع البنك المركزي الأردني رؤية واضـحة لدور المختبر المسرّع في دعم منظومة التكنولوجيا المالية، من خلال توفير بيئة تجريبية آمنة تتيح اختبار الحلول المبتكرة، مع ضمان الامتثال لأفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر وحماية المستهلكين. ونظرًا للطبيعة الديناميكية للابتكار المالي، يحتفظ البنك المركزي بصـلاحية تحديث وتطوير هذا الإطار وفقًا لمتطلبات السوق والتغيرات التقنية، لضمان استدامة وديناميكية البيئة التنظيمية الداعمة للابتكار المالي في المملكة.

أولاً: التعريف بالمختبر التنظيمي المسرع

تماشـــيًا مع جهود البنك المركزي الأردني في دعم الابتكار المالي وتعزيز البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية، تُعرَّف بيئة المختبر التنظيمي المسرّعة بيئة تنظيمية تجريبية تمكّن الشركات والمؤسسات المالية الخاضعة لاشراف ورقابة البنك المركزي من اختبار واعتماد الحلول المالية الرقمية المبتكرة ضمن بيئة خاضعة لرقابة واشراف البنك المركزي ومع عملاء حقيقيين، وفق آلية تقييم واضحة وبأقصى درجات الشفافية.

تهدف هذه البيئة إلى تسريع عملية إدخال المنتجات والخدمات المالية الرقمية إلى السوق، عبر توفير مسار تنظيمي سريع يسمح للشركات باختبار ابتكاراتها منخفضة المخاطر ضمن شروط تنظيمية مُيسّرة، مع ضمان الامتثال للمعايير الرقابية المعتمدة من قبل البنك المركزي الأردني.

توفر بيئة المختبر المسرّعة إطارًا مرنًا ومحكمًا يوازن بين تشجيع الابتكار وضمان استقرار القطاع المالي، حيث تُخضع الشركات المشاركة لمجموعة من الضوابط تشمل الإفصاح الشفاف، والمتابعة الدورية، والامتثال التنظيمي. كما تساهم هذه البيئة في تحفيز ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة من خلال دعم الحلول الرقمية التي تلبي احتياجات السوق وتواكب التطورات العالمية في مجال الخدمات المالية.

ثانياً: الأهداف العامة للمختبر التنظيمي المسرع

إلى جانب الأهداف العامة للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JoRegBox) المتواجد لدى البنك المركزي الأردني، تسعى بيئة المختبر التنظيمي المسرع (JoRegBox Express) إلى تحقيق الاهداف التالية:

1. تسريع إدخال الابتكارات المالية إلى السوق وذلك من خلال تقليل المدة الزمنية المطلوبة لاعتماد المنتجات والخدمات المالية الرقمية، مما يسمح للشركات الناشئة والمؤسسات المالية باختبار تقنياتها في بيئة خاضعة للرقابة ضمن إطار زمني محدد.
2. تقديم بيئة تنظيمية مرنة ومحفزة للابتكار، عبر دعم الابتكارات منخفضة المخاطر من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية، مع ضمان الامتثال للمعايير الرقابية التي تحمي استقرار السوق المالي.
3. تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات في التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تمكين الشركات التي تنطبق عليها الشروط والمعايير المحددة في هذا الاطار من تطوير واختبار حلول جديدة، مما يعزز من فرص الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية ويجعل الأردن مركزًا إقليميًا جاذبًا للمشاريع الريادية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للمختبر التنظيمي

يقوم مبدأ عمل بيئة المختبر التنظيمي المسرع (JoRegBox Express) المتواجد لدى البنك المركزي الأردني على عدد من الأسس والمبادئ العامة وهي على النحو التالي:

1. يعمل البنك المركزي الأردني على استقبال وتلقي الطلبات المتعلقة بمشاريع الحلول المالية الرقمية المبتكرة للدخول إلى المختبر التنظيمي ضمن نظام النافذة المفتوحة التي يتم فتحها والاعلان عنها من

قبل البنك المركزي ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي الاعتيادية، بحيث يتم قبول الطلبات في المختبرين بالتوازي.

2. تطبق معايير الأهلية المحددة في الاطار الناظم للمختبر التنظيمي على الحل الابتكاري المقدم كشـــرط استباقي قبل النظر في تقييم مدى قبوله في بيئة المختبر التنظيمي المسرعة. كما يجب أن تكون الحلول المالية الابتكارية المقدمة من ضمن الانشطة المستهدفة في الاطار التنظيمي للمختبر التنظيمي.

3. يقوم البنك المركزي بتقييم مدى انطباق معايير الأهلية على الحل الابتكاري وذلك خلال ســـبعة أيام عمل، وتكون فترة اختبار الحلول المالية الرقمية ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي المســـرعة للتكنولوجيا المالية والابتكار ستة أشـهر كحد أقصـى، وللبنك المركزي الأردني تمديد هذه الفترة بناء على أسـباب مبررة تأخذ بالاعتبار طبيعة التقنية المسـتخدمة أو طبيعة المنتج أو الخدمة أو نموذج العمل، على أن لا تتجاوز فترة التمديد ثلاثة أشهر.

4. في حال انطوى الحل الابتكاري على تعقيد عالٍ أو مخاطر غير متدنية، أو استدعت الحاجة إلى دراسة متخصـــصـــة للحل الابتكاري المقدم؛ للبنك المركزي الحق في نقل الحل الابتكاري إلى بيئة المختبر التنظيمي الاعتيادية.

5. لن يقوم البنك المركزي بالنظر في الطلبات المتزامنة أو المنفصـــلة من نفس مقدم الطلب على بيئتي المختبر التنظيمي ما لم تكن المقترحات الواردة من مقدم الطلب في الطلبات مختلفة بشكل جوهري عن بعضها البعض.

رابعاً: الفئات المستهدفة من المختبر التنظيمي المسرع

تتمثل الفئات المستهدفة للدخول والانضمام إلى بيئة المختبر التنظيمي المسرع من الجهات التالية:

1. المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني والخاضعة لإشرافه ورقابته.
2. جهة تم تخريجها بنجاح من مختبر تنظيمي آخر.
3. أي جهة يقرر البنك المركزي قبولها في هذه البيئة.

خامساً: مراحل التعامل مع طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي

يبين هذا البند آلية ومنهجية قيام البنك المركزي الأردني في التعامل مع الطلبات المقدمة للانضـــمام إلى المختبر التنظيمي المسرع والتي ترد من الفئات المستهدفة المحددة ضمن هذا الإطار، حيث تنقسم مراحل التعامل مع الطلبات حسب الآتي:

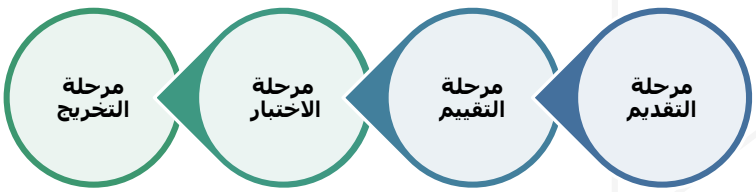

1. مرحلة تقديم الطلب:

1.1. يتم بموجب هذه المرحلة تقديم طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار من قبل الفئات المستهدفة، حيث يتطلب من كافة المتقدمين تعبئة الطلب الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي ضمن تبويب (التكنولوجيا المالية)، ثم تقديمه إلكترونيًا بعد التأكد من تغطية كافة عناصره وأركانه.

1.2. يتم استلام طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار إلكترونيًا من قبل البنك المركزي الأردني والذي يقوم بدوره في إعلام مقدمي الطلبات باستلام طلباتهم خلال فترة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ استلام الطلب.

2. مرحلة تقييم الطلب:

2.1. ضمن هذه المرحلة يقوم البنك المركزي الأردني بدراسة الطلب وفقًا لأدوات محددة مسبقًا ومعتمدة لديه كمعايير موحدة للنظر في أي طلب مقدم للمختبر التنظيمي وتقييمه، ويبلغ الحد الأقصى لفترة دراسة وتقييم الطلب من قبل البنك المركزي الأردني (7) ايام عمل تبدأ من تاريخ إعلام مقدم الطلب باستلام طلبه مكتملاً، ويمكن للبنك المركزي تمديد فترة دراسة وتقييم الطلب حال لزم الأمر، مع إشعار جميع مقدمي الطلبات بهذا التمديد.

2.2. في حال استدعت الحاجة في دراسة الطلب إلى تمديده لمدة تتجاوز ستة أيام عمل أخرى، يحدد البنك المركزي قراره في نقل دراسة الطلب إلى البيئة الاعتيادية للمختبر التنظيمي.

2.3. يتم إعلام مقدم الطلب بالنتيجة النهائية الخاصة بطلبه سواء بقبول الدخول إلى المختبر التنظيمي الاعتيادي أو المسرع أو رفض ذلك مع توجيه مقدم الطلب وإرشاده وفقًا لمقتضى الحال.

2.4. في حال تم الموافقة على الطلب يتم توجيه مقدم الطلب لتزويد البنك المركزي الأردني بالمتطلبات المحددة لعملية الفحص، وذلك خلال فترة لا تتجاوز (10) ايام عمل تبدأ من يوم إبلاغه بالقرار.

2.5. يلتزم البنك المركزي الأردني بتبليغ مقدم الطلب بجاهزيته للبدء في تنفيذ الاختبار للحل المالي الابتكاري موضوع الطلب ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار، وذلك خلال فترة لا تتعدى (5) ايام عمل من تاريخ تزويد مقدم الطلب البنك المركزي بما يثبت تلبيته للمتطلبات الواردة في البند (2.4) أعلاه.

3. مرحلة الاختبار:

ضمن هذه المرحلة يلتزم مقدم الطلب بالبدء في تنفيذ الاختبار ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار وبذات التفاصيل المحددة في مرحلة الاختبار لبيئة المختبر الاعتيادية.

يلتزم مقدم الطلب بتقديم التقارير الشهرية كما هو محدد في الاطار الناظم للمختبر التنظيمي للبيئة الاعتيادية، وللبنك المركزي طلب أية تقارير أو بيانات يراها ضرورية لمتابعة سير عملية الاختبار.

JO REG BOX

4. مرحلة التخريج:

وفق هذه المرحلة، وفي حال نجاح الاختبار للحل المالي الابتكاري المبتكر ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار يسمح لمقدم الطلب إطلاق المنتج في السوق؛ شريطة الايفاء بكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها خارج بيئة المختبر التنظيمي والمرتبطة بتقديم الأنشـطة المالية المتصـلة بالمنتج.